

شملت تعيين 17 رئيس فريق ومديرين جدد «نفت الكويت» تجري أكبر تغييرات تنظيمية في 2018



الفريق، وفي فريق عمل معايير وريادة الحفر تم تعيين نجيب أحمد عبدالله أحمد رئيساً للفريق. وتم استحداث فريق عمل هندسة الحفر وإصلاح الآبار التطويري وأصبح محمد صالح العقاب رئيساً للفريق، وتم استحداث فريق عمل هندسة الحفر وإصلاح الآبار العميق وتعيين مشاري نجيب المصنف رئيساً لفريق عمل هندسة الحفر وإصلاح الآبار العميق. وفي مجموعة المساندة الفنية، تم تعيين مرزوق علي العتيبي رئيساً لفريق عمل الخدمة الفنية للحفر وإصلاح الآبار II ويكون مسؤولاً أمام مدير مجموعة المساندة الفنية. وفي مديرية الاستكشاف والغاز سيتم تعيين مدير مجموعة عمليات الغاز في وقت لاحق، وفي مديرية التخطيط والتجارية سيتم تعيين مدير مجموعة المشتريات وإدارة المواد في وقت لاحق وسيتم تعيين مدير مجموعة المشاريع الكبرى II في وقت لاحق.

فريق عمل الحفر التطويري وإصلاح الآبار XI وتم تعيين علي حسين صفر حسين رئيساً للفريق. أما مجموعة الحفر التطويري II فتم تعيين وليد جواد الدغلي رئيساً للفريق، وأصبح أحمد إسماعيل العثمان رئيساً لفريق عمل الحفر التطويري وإصلاح الآبار IX، وتم استحداث فريق عمل الحفر التطويري وإصلاح الآبار XII وأصبح خالد عبيد العجمي رئيساً للفريق. وفي مجموعة الحفر العميق، أصبح وليد مالك الصقار رئيساً لفريق عمل الحفر العميق وإصلاح آبار الاستكشاف، وأصبح صالح طالب مقيم رئيساً لفريق عمل الحفر العميق وإصلاح الآبار III. وفي مجموعة هندسة الحفر، تم تعيين عبدالعزيز خالد الشايجي رئيساً لفريق عمل إدارة عقود منصات الحفر. وفي فريق عمل مساندة عمليات الحفر أصبح عبدالله عبدالحريم معرفي رئيساً

وتم استحداث فريق عمل الدراسات المشتركة وأصبح عمار يوسف العوضي رئيساً لفريق العمل. وفي مديرية الخدمات المشتركة وتحديداً في مجموعة الأمن، تم تعيين عادل رجا العازمي مديراً لمجموعة الأمن وفي فريق عمل الأمن (الخدمات المساندة) سيتم تعيين رئيس فريق عمل الأمن (الخدمات المساندة) في وقت لاحق. وفي مديرية الحفر والتكنولوجيا، ذكر التعميم أن مجموعة الحفر التطويري أ تم تعيين بدر مطلق العازمي مديراً لمجموعة الحفر التطويري، وفي فريق عمل الحفر التطويري وإصلاح الآبار II تم تعيين عادل قاسم الصراف رئيساً للفريق. أما فريق عمل الحفر التطويري وإصلاح الآبار III فتم تعيين ناصر خلف البرازي رئيساً لفريق عمل، وتم تعيين دخيل راشد العنزي رئيساً لفريق عمل الحفر التطويري وإصلاح الآبار IV. وجاء في التعميم استحداث



جمال جعفر

أحمد مغربي

في أكبر التغييرات التنظيمية التي تجريها شركة نفط الكويت خلال 2018، أصدر الرئيس التنفيذي للشركة جمال جعفر تعميماً أمس يقضي بتعيين 17 رئيس فريق جديداً ومديرين جدد في مختلف مديريات الشركة المختلفة، سيتم العمل بها اعتباراً من يوم الأحد المقبل.

وجاءت تلك التعيينات الجديدة لسد الشواغر في الشركة عقب تقاعد العديد من القيادات على مستوى رؤساء الفرق والمديرين، حيث تم استحداث فرق عمل جديدة وإعادة هيكلة كلية لمجموعات عمل بالكامل مثل مجموعة الحفر العميق والتطويري. وجاء في التعميم الذي حصلت «الأنباء» على نسخة منه تعيين شبيخة ناصر الهلالي رئيساً لفريق عمل الشؤون العامة ضمن مجموعة مكتب الرئيس

هيكلية شاملة لمجموعة الحفر العميق والتطويري
استحداث فرق عمل جديدة لهندسة الحفر وإصلاح الآبار

طيران السلام يعزز أسطول بـ 6 طائرات جديدة

منطقة دول مجلس التعاون مثل الكويت والرياض، وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بما في ذلك الخرطوم ومصر والعراق. كما تعد شبه الجزيرة الهندية ضمن أبرز الأسواق التي تسعى الشركة في الوقت الراهن إلى التحليق إلى مدن جديدة بها مثل دكا، وكاتماندو وعدد من المناطق المختلفة في جميع أرجاء الهند في المستقبل.

طائرات إيرباص A320neo الأكثر طلباً على مستوى المنطقة، وما يميز هذا الطراز كونه الأكثر كفاءة للرحلات قصيرة ومتوسطة المدى، والأفضل في استهلاك الوقود والحد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون التي تسعى الشركة في الوقت الراهن إلى التحليق إلى مدن جديدة بها مثل دكا، وكاتماندو وعدد من المناطق المختلفة في جميع أرجاء الهند في المستقبل.

أعلن طيران السلام، أول طيران اقتصادي بسلطة عمان، في بيان صحافي عن إضافة 6 طائرات جديدة من طراز إيرباص A320neo إلى أسطول طائراته المتنامي، وأوضح البيان أنه من المقرر أن يقوم طيران السلام بتسليم أول طائرة جديدة والتي اشتراها من إيرباص في الربع الأخير من العام 2018، بينما ستصل الـ 5 طائرات المستأجرة الأخرى في الربع الأول من 2019.

وقد تم تجهيز هذه الطائرات الجديدة خصيصاً لطيران السلام، حيث تتسع إلى 180 ضيفاً وتتسم برحابتها لتمنح الركاب مستوى متميزاً من الراحة خلال الرحلات، وتأتي هذه الخطوة في إطار الجهود الدؤوبة التي تبذلها الشركة لتعزيز أسطولها وتوسيع شبكة وجهاتها التي تضم 12 وجهة مختلفة بما يلي الطلب المتزايد على الطيران الاقتصادي على مستوى السلطنة والمنطقة. وتعليقاً على ذلك، قال الرئيس التنفيذي لدى طيران السلام الكاتب محمد أحمد: «يسعدنا أن نكون ضمن قائمة أبرز شركات الطيران التي يضم أسطولها

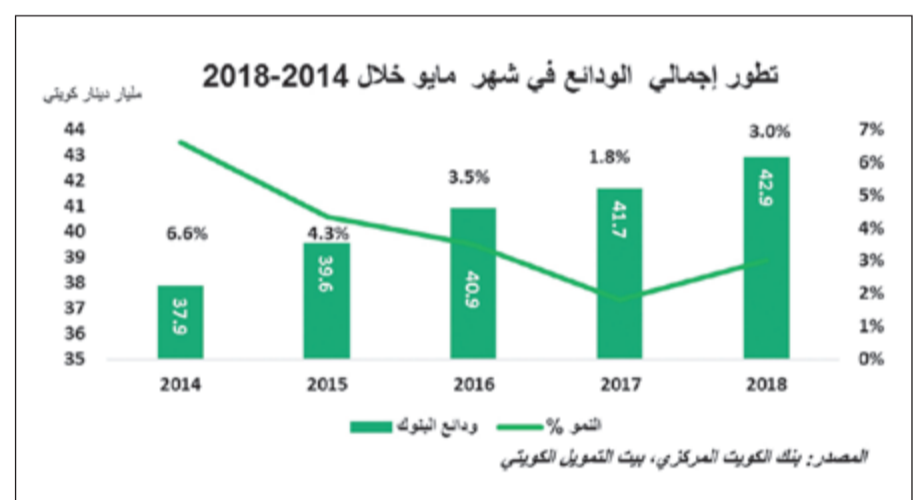


جانب من توقيع الصفقة

زادت في مايو على أساس سنوي 4,4٪، والودائع الإيداعية بنسبة 5,4٪، كما ارتفعت أيضاً الودائع لأجل بنحو 3,5٪ على أساس سنوي. وعلى ذلك، زادت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية في مايو على أساس سنوي 4٪ حين بلغت 33,6 مليار دينار. وزادت الودائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية في مايو 4٪ حين بلغت نحو 2,6 مليار دينار.

إجمالي ودائع القطاع الحكومي وتابع التقرير بالقول إن ودائع القطاع الحكومي في البنوك المحلية الكويتية بلغت 6,8 مليارات دينار في مايو منخفضة على أساس سنوي 2,2٪ بينما ارتفعت على أساس شهري 2,3٪ عن حجمها في أبريل البالغ نحو 6,6 مليارات دينار. ويشير تقرير توزيع ودائع القطاع الحكومي وفقاً لأجلها إلى أن ودائع القطاع الحكومي لأجل تتصل الجانب الأكبر بحصة انخفضت نسبياً إلى 93,7٪ في مايو مقارنة مع 94,4٪ في مايو 2017، بينما تشكل الودائع تحت الطلب 6,3٪ مقابل 5,6٪ في مايو 2017.

«بيتك»: نمو إجمالي الودائع إلى 42,9 مليار دينار



تراجعت حصة الودائع القطاع الحكومي إلى 16٪ من إجمالي الودائع مقارنة مع 17٪ في مايو 2017. و**ودائع القطاع الخاص** وأضاف التقرير أن ودائع القطاع الخاص زادت في مايو على أساس سنوي 4,4٪ نحو 1,4 مليار دينار، حين بلغت 36,2 مليار دينار مقارنة مع 34,8 مليار دينار في مايو العام الماضي، في حين ارتفعت 0,02٪ عند المقارنة على أساس شهري مع حجمها في أبريل البالغ 36,16 مليار دينار. ويشير تقرير أن ودائع القطاع الخاص تحت الطلب

وقد ارتفعت على أساس شهري، فقد ارتفعت ودائع القطاع الخاص بنسبة 4٪، وفيما تراجع الودائع الحكومية على أساس سنوي بنسبة 2,2٪. وعند المقارنة على أساس شهري، فقد ارتفعت ودائع القطاع الخاص بنسبة 0,02٪ أي نحو 5,7 ملايين دينار زيادة عن 36,16 مليار دينار في أبريل 2018. وارتفعت حصة ودائع القطاع الخاص من إجمالي الودائع بنحو طفيف، حين مثلت حصة 84٪ مقارنة مع 83٪ في مايو 2017، بينما

4. نمو ودائع القطاع الخاص إلى 36,2 مليار دينار
2,3. ارتفاع ودائع القطاع الحكومي إلى 6,8 مليارات دينار

«كامكو»: التوترات التجارية العالمية تدفع دول الخليج إلى التعجيل بالتنوع الاقتصادي

..وتواصل الاستثمار في الأجيال المقبلة

2018 من مختلف الجامعات الدولية والمحلية المشاركة في البرنامج. أكدت نائبة رئيس إدارة الموارد البشرية في كامكو ريم الرفاعي: «نؤمن بأن توجيه الشباب نحو طريق النجاح إحدى المهام التي تقع على عاتق الشركات، لما يمثلونه من أهمية وباعتبارهم قادة الغد، لذا، فإننا لدى استقبال المتدربين

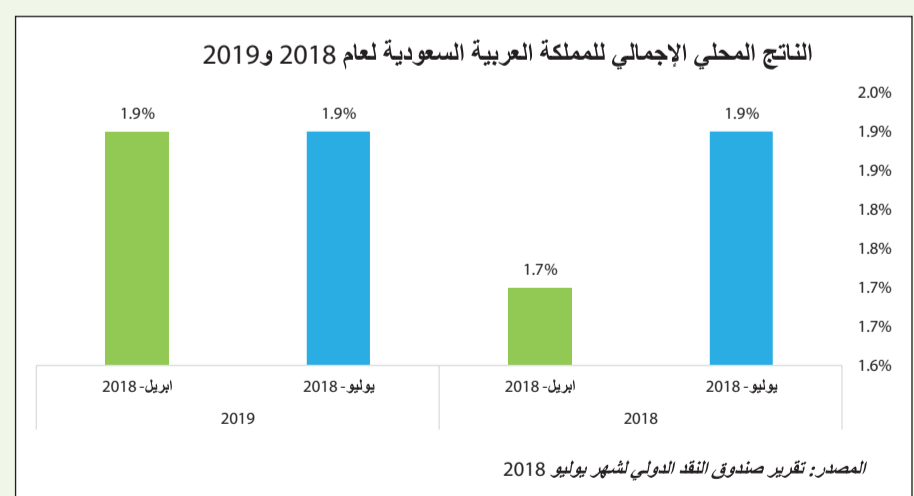


ريم الرفاعي

تواصل شركة كامكو للاستثمار استثماراتها الاستراتيجية في الكوادر الشابة التي تمثل اللبنة الأساسية لمستقبل الكويت، عبر توفير برامج التدريب الحصرية لطلاب الجامعات والكوادر الشابة حديثة التخرج. وتستهدف برامج كامكو للتدريب الداخلي أكساب المتدربين المشاركين في البرنامج، الذي يقام سنوياً، الخبرة العملية في بيئة عمل تعاونية وإيجابية

تتماشى مع أهداف الشباب وطموحاتهم، وذلك كجزء من مبادرة الشركة لتمكين وتنمية قدرات الشباب لتحقيق مستقبل مهني متميز. ويقدم برنامج التدريب الداخلي في كامكو، أنشطة تدريبية استثنائية ومتنوعة، مقرونة بتوفير خبرة في العمل في مختلف المجالات والقطاعات المتعلقة بالاستثمارات، والتي تتماشى مع تخصصات المشاركين. ويقوم المدربون الملتحقون بالبرنامج بتطبيق عدد من الممارسات العملية والاطلاع على الاستراتيجيات الاستثمارية الرئيسية للاستفادة من خبرة واحدة من كبرى الشركات الاستثمارية في المنطقة، حيث استقبلت كامكو 13 متدرباً خلال عام

للعام 2018 بواقع 20 نقطة أساس ليصل إلى 1,9، في حين تم الإبقاء على توقعات النمو الخاصة بالعام 2019 دون تغيير (1,9)، إلا أنه على الرغم من ذلك، تتوقع أنه مازال هناك مجال لإعادة النظر في توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي الطبيعية الاتفاقية التي سيتم إبرامها بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء بمنظمة الأوبك في العام 2019، بالإضافة إلى تطورات التجارة الدولية على المدى القصير. حيث يتوقع صندوق النقد الدولي أن يرتفع متوسط أسعار النفط بمعدل 17,4 دولاراً للبرميل في العام 2018 ليرتفع السعر من المتوسط البالغ 52,8 دولاراً للبرميل في العام 2017 إلى 70,2 دولاراً للبرميل. ويتوقع أن يتراجع السعر هامشياً إلى 68,9 للبرميل في العام 2018. وتعمل الخليفة الحالية لأسعار النفط على تزويد دول مجلس التعاون الخليجي بمرونة كبرى من حيث إجراءات الضبط المالي الجارية حالياً وإدارة توازن الحساب الجاري في الموازنة. إلا أنه على الرغم من ذلك، من الممكن أن يؤثر تزايد السياسات الحمائية للتجارة العالمية وارتفاع توترات التجارة العالمية على المنطقة من خلال انخفاض الطلب العالمي على النفط وتذبذب الأسعار، الأمر الذي من شأنه أن يدفع دول مجلس التعاون الخليجي إلى التعجيل بخطط التنوع الاقتصادي، وخططها لفريدة لضبط الأوضاع المالية التي تستهدف تحقيق إيرادات إضافية والتحكم الأمثل في النفقات في المستقبل.



التوالي نظراً لتأثير ارتفاع أسعار النفط على الطلب المحلي وتشديد السياسات النقدية بوتيرة أسرع من المتوقع. ويالنسبة لمعدلات النمو الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا وباكستان لعامي 2018 و2019، فقد تم رفعها بواقع 10 نقاط أساس و20 نقطة أساس على التوالي وصولاً إلى 3,5٪ و3,9٪ على التوالي بدافع من تحسن معدلات التصدير للدول المصدرة للنفط. إلا أنه على الرغم من ذلك، فقد أشار تقرير صندوق النقد الدولي إلى أن الآفاق المستقبلية للدول المستوردة للنفط ما زالت هشة، حيث أنه هناك اقتصادات للضبط المالي. ويتوقع صندوق النقد الدولي ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي السعودي

التي تتجه العالمية الطارئة مثل ارتفاع أسعار النفط وارتفاع سعر الدولار الأمريكي والتغيرات المتسارعة على الصعيد التجاري والعوامل الجيوسياسية.

نمو الاقتصاد الناشئة والنامية وتوقع التقرير أن تشهد الاقتصادات الناشئة والنامية نمواً بنسبة 4,9٪ في العام 2018 وبنسبة 5,1٪ للعام 2019 تماشيًا مع توقعات الصادرة في تقرير أبريل 2018. حيث يتوقع أن تحتفظ الهند والصين بصداقتهما كأكثر الاقتصادات نمواً على مستوى المنطقة وأن كان قد تم تخفيض توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي للهند لعامي 2018 و2019 بواقع 10 نقاط أساس و30 نقطة أساس ليصل إلى 7,3٪ و7,5٪ على

قال تقرير شركة «كامكو» للاستثمار، إن صندوق النقد الدولي أبقى على توقعات النمو لعامي 2018 و2019 دون تغيير عند مستوى 3,9٪ لكلا العامين، وذلك في أحدث التقارير الصادرة عن الصندوق في يوليو 2018، وأن كان قد أضاف أن النمو قد أصبح أقل توازناً والمخاطر على الآفاق التوقعة أصبحت في ازدياد بالنسبة للاقتصادات المتقدمة والنامية والأسواق الناشئة على حد سواء، والمخاطر السلبية على الاقتصاد العالمي.

وعلى الصعيد الإقليمي، تم تخفيض توقعات النمو الخاصة بالاقتصادات المتقدمة بواقع 10 نقاط أساس للعام 2018 (2,4٪) مقارنة بتوقعات الصادرة في أبريل 2018 مع الإبقاء على توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي دون تغيير (2,2٪). وتتضمن العوامل الرئيسية التي أدت إلى تراجع توقعات النمو للعام 2018 بصفة أساسية إلى تباطؤ وتيرة النمو لكل من منطقة اليورو واليابان والملكة المتحدة في مستهل العام 2018. من جهة أخرى، تم الإبقاء على توقعات النمو الخاصة بالأسواق الناشئة والاقتصادات النامية كمجموعة واحدة دون تغيير عما ورد في تقرير أبريل 2018، وأن كان هناك تباين بالنسبة للاقتصادات المنفردة كل على حدة حسب كيفية تفاعلها مع

4,9. نمو متوقع للاقتصادات الناشئة والنامية في 2018